

فقد الطاهر الصالح لم يجب نزعها وان لم يخف ضررا وان
 فعله مع وجود الطاهر الصالح وجب نزعها الا ان يؤمن
 بخاف ضررا وان فعله مكرها لم يجب نزعها وان لم يخف ضررا
 وحيث وجب نزعها لم تصح طهارته ولا صلواته ما دام
 العظم النجس مكشورا وحيث لم يجب نزعها صحت صلواته
 وطهارته ولم ينجس الماء بمروره عليه ولو قبل الغسل به
 باللحم والجلد ولا الرطب اذا الاقاه ذكره ابن قاسم نقلنا
 عن الربيع ولو حمل مصل من لم يجب عليه النزع لم تبطل صلواته
 وقياس المسح بالبطلان وفرق بان العظم مع الوصل
 صار كالجزء بخلاف محل الاستحجار والشوم هو غير الجلدة
 بالبرة او نحوها حتى يخرج الدم ثم يذرع عليه نحو نيلة ليزيق
 او يخضر وجمعه وشوم ووشام مثل عود وعود وعمار
 فيه فصلوا ما اورد في بضم الهمزة اي ما ابيتم فيه قال
 شيخنا بضم الشين وكسر هاء اجمع شيخنا وجمعه
 ايضا على مشاخ بالياء كعائش وقيل انه جمع الجمع وعين
 شيوا بالمد ويشخان كفلان ومشيخة بفتح الميم وفيه
 واسكان الشين كثرته وبكسر الميم ايضا ومشيخان

والشوم فيه فصلوا ما اورد

الشرا الملسي فيلته تحريك الميم لما تقدم وهذا اول
 من سلكتها فيها لما يلزم عليه من وجود عيب سناد
 التوجيه في البيت وهو اختلاف حركة ما قبل الروي
 المقيد بقاوه اي عظم الاجبار النجس واجب في البيت
 بسكون الياء في تشديدها بعد وصله فلا تنزع منه
 منه وروعه في محله فيجزم نزعها ما فيه من هتك حرمة
 ولستقوت التعبد عنه وبعد ان يبرأ الى الحي لا تنزع
 ولو مع الامن له من محذور تيمم فروع ان لم يكن يؤمن
 تعدي مصدر تعدي وهو اسم فاعل يكن بنا على انها
 تامة اي بان لم يجز اليه او وجد صالحا غيره والا وجب
 عليه نزعها وان التمس الحان امن من نزعها ضررا
 يبيح التيمم ولم يتحملها نجسا تعدي محله مع تمكنه
 من ازالة كوصل المرأة شعرها بشعر نجس فاذا اشغ
 لزم الحان نزعها لانه ما تدخله النيابة كورد المفصوب
 فان لم يامن الضر او مات قبل النزع لم يجب نزعها بل
 يجزم رعاية خوف الضر في الاول ولما تقدم في الثاني
 وحاصره ^{عنه} مسألة الجبر انه ان فعله مخارم

بغاوه في الميت بعد صلته
 فلا تنزع منه وروعه في محله
 وبعد ان يبرأ لا تنزع
 ولو مع الامن له فدعه
 ان لم يكن بوضعه تعدي

فقد